نيكي يرتفع مدعوما بصفقات ووول ستريت

الأسهم الأوروبية تواصل الصعود وشركات النفط ترتفع

رجلان أمام شاشة تعرض مؤشر نيكي

بورصة فرانكفورت

ارتفعت الأسهم الأوروبية امس الثلاثاء مع استمرار موجة التعافي في الأسواق العالمية لينحسر التركيز على المخاوف بشأن الحرب التجارية ويتحول صوب موسم إعلان نتائج الشركات التي من المتوقع أن تكون قوية.

وزاد المؤشر ستوكس 600 للأسهم الأوروبية 0.1 بالمئة بحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش ويتجه لتسجيل مكاسب لليوم السادس على التوالي مع استمرار دعم قطاعات السلع للسوق بأدائها القوي.

وكانت أسهم شركات النفط أكبر داعم للمؤشر وصعد القطاع 0.9 بالمئة مع ارتفاع أسعار النفط نتيجة للمخاوف من نقص محتمل في الإمدادات.

وكان من أبرز الرابحين شركة الكيماويات المتخصصة واكر كيمي وزاد سهمها 3.8 بالمئة بعد أن رفع محللو سوسيتيه جنرال توصيتهم للسهم إلى شراء من احتفاظ.

زاد المؤشر نيكي الياباني لأعلى مستوى في أسبوعين ونصف الأسبوع عند الإغلاق امس الثلاثاء مدعوما بأنباء صفقات إلى جانب أداء قوي لوول ستريت، وقفزت أسهم شركتي تكرير النفط إيديميتسو كوسان وشوا سيكيو بعد أن قالتا إنهما اتفقتا على الاندماج في أبريل نيسان من العام المقبل.

وارتفعت أسهم الشركتين 12.6 بالمئة و9.7 بالمئة على الترتيب بعد الإعلان. وتخطط الشركتان للاندماج عبر مبادلة أسهم في حين سيجري إلغاء إدراج شوا شل في 29 مارس.

وتركزت الأنظار على ياهو اليابان حيث ارتفع سهم الشركة 11 بالمئة بفضل نبأ بأن مجموعة سوفت بنك ستشتري أسهما للشركة بقيمة ملياري دولار تقريبا عبر وحدة.

وارتفع المؤشر نيكي القياسي 0.7 بالمئة عند الإغلاق إلى 22196.89 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق له منذ 29 يونيو حزيران.

تلقت الأسهم دعما بعد أن حقق المؤشران داو وستاندرد آند بورز 500 أكبر مكاسب لهما في أكثر من شهر الليلة الماضية، مع تحول الأنظار على نحو مطرد بعيدا عن التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين والذي أضر بالأسواق المالية الأسبوع الماضي.

وارتفعت أسهم هوندا موتور واحدا بالمئة ونيسان موتور 3.8 بالمئة على الرغم من إقرار شركتي صناعة السيارات أمس الاثنين أنهما قاستا انبعاثات العادم واستهلاك الوقود على نحو غير متوافق مع المعايير وذلك في 19 طرازا بيعت في اليابان.

وارتفع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.3 بالمئة إلى 1716.13 نقطة.

الاسترليني يرتفع مع إقبال المستثمرين على شراء الأصول عالية المخاطر

اليورو يصعد مع تكبد الدولار خسائر واسعة النطاق

عملات معدنية فئة جنيه استرليني

ارتفع الجنيه الاسترليني امس الثلاثاء في الوقت الذي تبددت فيه المخاوف من أن استقالة وزيرين ستثير تحديا فوريا لزعامة رئيسة الوزراء تيريزا ماي في حين انخفض الين مقابل الدولار مع إقبال المستثمرين على شراء الأصول عالية المخاطر.

وتحول الاسترليني للارتفاع خلال الجلسة وزاد إلى 1.3272 دولار، بعد أن انخفض إلى 1.3189 دولار يوم الاثنين عقب استقالة وزيري الخارجية وشؤون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي احتجاجا على خطط رئيسة الوزراء البريطانية للإبقاء على علاقات تجارية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي.

ويقول مشروعون من حزب المحافظين إن ماي بمنأى على الأرجح عن مواجهة تحد لزعامتها على الرغم من الاستقالتين وإن هذا ساعد العملة على تحقيق بعض المكاسب.

وارتفع الاسترليني مقابل اليورو إلى 88.60 بنس، وبحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش صعد 0.1 بالمئة بعد أن بلغ أدنى مستوى في أربعة أشهر عند 89.025 بنس لليورو يوم الاثنين.

وانتعش اليوان الصيني وارتفع اليورو لأعلى مستوياته منذ 14 يونيو اول امس الاثنين، مع إقبال المستثمرين على الأصول عالية المخاطر، بعد نشر بيانات مواتية عن الوظائف الأميركية الأسبوع الماضي، وفي ظل دلائل على أن التوترات التجارية لم تضعف الزخم الاقتصادي بعد.

ويبدو أن المستثمرين يتجاهلون حتى الآن النزاع التجاري المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، ويؤثرون التركيز على البيانات الاقتصادية المواتية. وتظهر الأرقام ارتفاعاً قوياً في الصادرات الألمانية وهو ما عزز المعنويات أيضاً.

وزاد اليوان 0.5% في الأسواق الخارجية إلى 6.6292 يوان للدولار، ليواصل ابتعاده عن المستويات المتدنية التي سجلها في يونيو، حين تكبد أكبر خسارة شهرية على الإطلاق.

وارتفع اليورو 0.3% إلى 1.1779 دولار، وهو أعلى مستوى له منذ 14 يونيو، مع تكبد العملة الأميركية خسائر واسعة النطاق.

وتراجع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية أمام سلة من ست عملات رئيسية، بنسبة 0.2% إلى 93.899.

وخسر الدولار نحو 0.5% يوم الجمعة مسجلاً 93.921، وهو أدنى مستوى له منذ 14 يونيو، بعدما جاءت بيانات الأجور الأميركية التي تحظى بمتابعة وثيقة مخيبة لتوقعات السوق.

التضخم السنوي يعاود الارتفاع للمرة الأولى في 10 أشهر

مصر تلغي عطاءي سندات لأجل 3 و8 سنوات بعد طلب عوائد مرتفعة

مقر البنك المركزي المصري

بائع في سوق للخضروات في القاهرة

ألغت وزارة المالية المصرية عطاءين لبيع سندات لأجل ثلاث وثماني سنوات بقيمة إجمالية 3.5 مليار جنيه بعد طلب أسعار فائدة مرتفعة من قبل البنوك والمستثمرين.

ولم يعلق البنك المركزي ولا وزارة المالية إلى الآن على سبب إلغاء عطاءي يوم الاثنين الماضي لكن خالد عبد الرحمن مساعد وزير المالية لعمليات أسواق المال قال لرويترز في اتصال هاتفي "الأسعار غير مناسبة... سنقبل الأسعار التي تناسبنا".

وتستهدف مصر أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على أدوات الدين الحكومية في موازنة 2018–2019 الحالية نحو 14.7 بالمئة مقارنة مع 18.5 بالمئة متوقعة في 2017–2018.

وقال مصرفيون لرويترز امس الثلاثاء "عروض البنوك في العطاءين كانت تتراوح بين 18 و18.5 بالمئة".

وبلغ حجم استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية المصرية 23.1 مليار دولار بنهاية مارس آذار 2018 من نحو 20 مليار دولار في ديسمبر كانون الأول وفقا لأحدث الأرقام المتاحة.

وتبلغ احتياجات مصر التمويلية في موازنة 2018–2019 نحو 714.637 مليار جنيه منها 511.208 مليار في شكل أدوات دين محلية والباقي تمويلات خارجية من إصدار سندات وقرض صندوق النقد الدولي.

كما كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر امس الثلاثاء عن صعود التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن للمرة الأولى في عشرة أشهر.

وجاءت قفزة التضخم بعدما رفعت الحكومة في يونيو أسعار الوقود بما يصل إلى 66.6 بالمئة في إطار خطط لتقليص الدعم.

وقفز التضخم السنوي في المدن إلى 14.4 بالمئة في يونيو من 11.4 بالمئة في مايو. وعلى أساس شهري قفزت وتيرة تضخم أسعار المستهلكين إلى 3.5 بالمئة في يونيو مقارنة مع 0.2 بالمئة في مايو.

وقال محمد أبو باشا من المجموعة المالية هيرميس "الأرقام جاءت وفقا لتوقعاتنا تماما... سنشهد تباطؤا في الأرقام بداية من الشهر المقبل... نتحدث عن متوسط 13 بالمئة حتى نهاية العام وبنحو 0.5 إلى واحد بالمئة على أساس شهري".

كان آخر صعود لمعدل التضخم السنوي في مدن مصر في يوليو تموز 2017 عندما قفز إلى 33 بالمئة وسط إصلاحات اقتصادية مؤلمة.

وقالت رضوى السويفي رئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار فاروس "انعكاس ارتفاع أسعار المواد البترولية حدث أسرع مما كنا نتوقع... يبدو أن المصنعين كانوا مجهزين أنفسهم للارتفاعات.

"نتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 15 بالمئة في سبتمبر (أيلول) ولنحو 13.5 بالمئة في ديسمبر" كانون الأول.

وجاءت زيادة أسعار الوقود في مصر منتصف يونيو حزيران بعد أيام من زيادة أسعار الكهرباء والمياه ومترو الأنفاق وعدد من الخدمات المقدمة للمواطنين في إطار إصلاحات تقول الحكومة إنها ضرورية لمعالجة عجز الميزانية ووضع الاقتصاد على مسار النمو لكنها تزيد الأعباء على كاهل المصريين.

توتال تستعد لبيع حقول نفط في بريطانيا بـ1.5 مليار دولار

قالت أربعة مصادر مصرفية ونفطية إن شركة توتال الفرنسية تستعد لبيع ثلث حصتها في حقل لاجان تورمور للغاز، بجانب أصول نفط وغاز أخرى في بحر الشمال في بريطانيا، قد تصل قيمتها الإجمالية إلى 1.5 مليار دولار.

وذكرت المصادر أن عملية التخارج ستشمل حصصاً في عدد من الحقول الأصغر حجماً، استحوذت عليها «توتال» في إطار صفقة أبرمتها عام 2017 بقيمة 4.95 مليار دولار لشراء وحدة النفط والغاز لشركة إيه.بي مولر–ميرسك. وجرى استكمال الصفقة في مارس. ومن بين تلك الحقول غولدن إيغل الذي تملك فيه «توتال» حصة 32%، وحقل دمبارتون (30 %) وبروس (43%) وكيث (25%). ومن المقرر أن يدير بنك أوف أميركا ميريل ليش عملية بيع الحصة البالغة نسبتها 20% في لاجان تورمور، ليتبقى لـ«توتال» حصة قدرها 40% في الحقل فور استكمال الصفقة. وسيتولى بنك الاستثمار لامبرت إنرجي ترتيب عملية بيع الحصص الأخرى.

وبدأ حقل لاجان تورمور للغاز، الذي تملك فيه «توتال» حالياً حصة نسبتها 60%، العمل في فبراير 2016، ويمكنه إنتاج ما يصل إلى 90 ألف برميل من المكافئ النفطي يومياً.

العراق يمدد مهلة تقديم العطاءات في مشروع مصفاة الكوت

قالت وزارة النفط العراقية امس الثلاثاء إن بغداد مددت المهلة الممنوحة للشركات الأجنبية والمستثمرين لتقديم العطاءات في مشروع بناء مصفاة طاقتها 100 ألف برميل يوميا في الكوت.

وأوضح بيان الوزارة أن آخر موعد لتقديم الطلبات للشركات الراغبة بالاستثمار أصبح الرابع من اكتوبر تشرين الأول.

والمصفاة التي تقام جنوبي بغداد واحدة من عدة مشروعات لمعالجة الخام يطرحها العراق في إطار خطه لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات البترولية.

وقال البيان إن تنفيذ مشروع المصفاة سيكون بنموذج البناء والتملك والتشغيل أو البناء والتشغيل ونقل الملكية.

الليرة التركية تعوض معظم خسائرها الناجمة عن إعلان الحكومة الجديدة

عملات ورقية فئة 50 ليرة تركية

عوضت الليرة التركية امس الثلاثاء الجانب الأكبر من الخسائر التي تكبدتها ليل الاثنين، بعد أن انخفضت نحو ثلاثة بالمئة عقب إعلان الرئيس رجب طيب إردوغان عن حكومته الجديدة والتي سيتولى فيها صهره منصب وزير الخزانة والمالية.

وخلا التشكيل الوزاري الجديد من نائب رئيس الوزراء السابق محمد شيمشك الذي كان يُنظر إليه على أنه الوزير الرئيسي المؤيد لاقتصاد السوق في الحكومة السابقة.

وبحلول الساعة 0624 بتوقيت جرينتش بلغت العملة التركية 4.6640 ليرة للدولار بعد أن انخفضت إلى 4.75 ليل الاثنين. وأغلقت الليرة يوم الجمعة عند 4.5745. وفقدت الليرة نحو خُمس قيمتها مقابل الدولار منذ بداية العام الجاري.

يأتي تعيين براءت ألبيرق صهر إردوغان وزيرا للخزانة والمالية في الوقت الذي ينتاب فيه القلق المستثمرين بشأن مسعى إردوغان لتعزيز سيطرته على السياسة النقدية. وكتب تيموثي آش الخبير لدى بلوباي لإدارة الأصول على تويتر "سيتعين على ألبيرق التحرك سريعا جدا لإعادة طمأنة الأسواق المالية، وسيحتاج إلى توجيه رسالة بأنه سيصغي".

وقال مرسوم امس الثلاثاء إن الرئيس سيعين محافظ البنك المركزي وأعضاء لجنة السياسة النقدية لمدة أربع سنوات. وفي السابق كان مجلس الوزراء صاحب قرار تعيين محافظ البنك المركزي ولمدة خمس سنوات.

النفط يرتفع قبيل إضراب عمالي في النرويج

باركليز يرفع توقعات سعر برنت للعام 2019

شعار بنك باركليز

مضخة نفط في تكساس

قال باركليز لأبحاث السلع الأولية إنه عدل توقعاته لأسعار النفط في النصف الثاني من 2018 إلى 73 دولارا للبرميل، ورفع توقعات السعر للعام 2019 إلى 71 دولارا من 65 دولارا.

ويعزو مراجعة التوقعات إلى تقديرات بخفض الإمدادات من ليبيا وإيران.

ويقول "بسبب توقفات إنتاج جديدة وخفض إمدادات إيران بوتيرة أسرع نتوقع ان يبلغ متوسط سعر برنت وخام غرب تكساس الوسيط 71 دولارا للبرميل و65 دولارا للبرميل العام المقبل".

ويقول إنه خارج دول أوبك، انكمش فرق السعر بين غرب تكساس وبرنت كثيرا منذ مايو أيار لكنه سيعاود الاتساع قرب نهاية العام إلى 7.50 دولار في الربع الأخير.

كما ارتفعت أسعار النفط امس الثلاثاء مع تنامي المخاوف من نقص محتمل للإمدادات وقاد خام برنت الاتجاه الصعودي بينما من المقرر أن يبدأ المئات من العاملين بقطاع النفط في النرويج إضرابا امس الثلاثاء.

وصعد برنت 55 سنت بما يعادل 0.7 بالمئة الي 78.62 دولار للبرميل بحلول الساعة 0638 بتوقيت جرينتش بعد ان صعد 1.2 بالمئة يوم الاثنين.

وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي الخفيف 47 سنتا أو 0.7 بالمئة إلى 74.32 دولار.

ومن المقرر ان يبدأ مئات العاملين بمنصات حفر بحرية للغاز والنفط في النرويج إضرابا يوم الثلاثاء بعد أن رفضوا خطة للأجور في خطوة من قد تؤثر على إنتاج حقل واحد علي الأقل.

يضاف التوقف المحتمل لمشاكل يعاني منها منتجون آخرون وسط توترات في الشرق الأوسط.

وتقول الولايات المتحدة إنها تريد خفض الصادرات من إيران خامس أكبر منتج في العالم إلى الصفر بحلول نوفمبر تشرين الثاني مما يضطر منتجين كبارا آخرين لضخ المزيد.

واتفقت السعودية وأعضاء أوبك الآخرون وحلفاء مستقلون من بينهم روسيا الشهر الماضي علي زيادة الإنتاج لتقليص مكاسب الأسعار وتعويض نقص الإنتاج في دول من بينها ليبيا.

وتنامى القلق في السوق من أنه في حالة تعويض السعودية فاقد الإنتاج الإيراني فإن ذلك سيستهلك الطاقة العالمية الفائضة ويجعل الأسواق أكثر انكشافا على تراجع آخر للإنتاج أو توقف غير متوقع.